

رئيس الوزراء في جلسة الافتتاح :

تشكيل هيئة مكافحة الفساد وإنجاز قانوني الذمة المالية والمناقصات.. خطوات جادة لتفعيل منظومة الحكم الجيد تحصيل ٥,٠٦٦ مليار دولار حتى يونيو الماضي من تعهدات مؤتمر لندن خصص ٥٩٪ منها لتمويل المشروعات التنموية



• قدم الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء إلى اجتماع الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام تقريرا مفصلاً عن السياسات التي أنجزتها حكومته - حكومة المؤتمر - والبرامج التي نفذتها، والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني وخطتها المستقبلية لمواجهة هذه التحديات وتنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، الذي يعين برنامجهما.. إليكم نص التقرير:

فخامة الأخ المناضل الجسور / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.
الأخ المناضل عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام.
الأخ الدكتور عبدالكريم الإيراني - النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام.
الإخوة والأخوات أعضاء اللجان العامة والدائمة للمؤتمر الشعبي العام:
أسعد الله صباحكم بالخير

إنها المناسبة طيبة أن أستعرض معكم التطورات التي شهدتها الاقتصاد اليمني، وما اتخذته الحكومة من برامج وسياسات لتحسين الأداء الاقتصادي، وتحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م)، والتي شملت مختلف أوجه النشاط التنموي، مستندة في ذلك إلى مجموعة من الأهداف الوطنية.. أهمها استمرار وتيرة الإصلاحات الوطنية وتحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز وتطوير جوانب التعاون مع شركاء التنمية والمضي في مسار الاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن الحكومة - وفي إطار سعيها الدؤوب لتحسين البيئة الاستثمارية - قد أنجزت مصفوفة الإصلاحات الوطنية، والتي تضمنت حزمة من السياسات والإصلاحات الشاملة، في الجوانب المؤسسية والتشريعية والإدارية، وتعزيز مبدأ الإدارة الرشيدة، وتطوير نظام المناقصات، على أساس الممارسات المثلى، فضلاً عن تحسين مؤشرات بيئة الأعمال، كما تم أيضاً إطلاق حزمة إضافية من التدفقات والإصلاح المعززة لبيئة الاستثمار، تمثل إطار عمل تنفيذي لكل أجهزة الدولة، لتفعيل منظومة الحكم الجيد، وتطوير كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وتعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء، وحماية المال العام، وتعزيز مقومات الشفافية، والمساءلة في الوظيفة العامة، إلى جانب توسيع المشاركة السياسية، وحماية الحقوق والحريات لكل شرائح المجتمع.

وقد تركزت الجهود التي تم تنفيذها خلال الفترة الماضية في محاور عدة.. تمثلت في:

- 1- إصدار قانوني الذمة المالية ومكافحة الفساد.
- 2- إصلاح نظام المناقصات والمزايدات العامة، حيث توجت هذه الإصلاحات بصور قانون المناقصات والمزايدات العامة، والذي سوف يساهم في تعزيز الإدارة الرشيدة، والحد من الفساد.
- 3- تعزيز استقلالية القضاء، وتطوير تحديث أداء نيابات ومحاكم الأموال العامة، ورفع مستوى التنسيق والتكامل بينها، وبين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
- 4- مواصلة عملية إعادة البناء والهيكلة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وبما يضمن استقلاله الكامل مالياً وإدارياً من السلطة التنفيذية.
- 5- إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والمضي في استكمال بنائها المؤسسي، فضلاً عن الشروع في تنفيذ استراتيجيات إدارة المالية العامة للدولة، في إطار الخطة التنفيذية المدعومة من قبل المانحين، الأمر الذي سوف يساهم في رفع مستوى أداء وكفاءة الموازنة.

إن الحكومة تتابع تنفيذ نتائج مؤتمر المانحين، الذي عقد في العاصمة البريطانية لندن خلال الفترة (١٥-١٦) نوفمبر ٢٠٠٦م، والذي مثل انطلاقة جديدة لعهد من الشراكة في التنمية، مع مجتمع المانحين، لدعم جهود التنمية في اليمن للتغلب على التحديات التنموية، وتمكين اليمن من تحقيق نجاحات ملموسة في جهود التخفيف من الفقر، وخلق فرص عمل لتعزيز النمو الاقتصادي، وإحراز تقدم في مؤشرات التنمية البشرية، بما يعزز جهود اليمن بلوغ أهداف التنمية الألفية، وفي الوقت نفسه تعزيز مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال، فقد ساهمت تعهدات المانحين في مؤتمر لندن، في تغطية نسبة كبيرة من الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري (٢٠٠٧ - ٢٠١٠م)، حيث بلغ إجمالي التعهدات حتى يونيو ٢٠٠٧م حوالي (٥,٠٦٦) مليار دولار، منها (٢٣٠٠) مليون دولار من مجلس التعاون لدول الخليج العربية .. (١٨٤٧) مليون دولار تعهدات

المؤسسات الدولية والإقليمية، و(٩١٩) مليون دولار تعهدات الدول الصديقة، وحتى الآن فقد تم تخصيص ما نسبته (٥٩٪) من تلك المبالغ لتمويل المشاريع التنموية في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والسكنية والنقلية) بمبلغ (١٢١,٣) مليون دولار، وقطاع البنية التحتية والطرق والكهرباء والنقل (١١٣٢) مليون دولار، ومبلغ (٩٤٧,٧) مليون دولار لقطاع التنمية البشرية وشبكة الأمان، وتحديث التعليم والصحة وبرامج التخفيف من الفقر، وأخيراً تخصيص مبلغ (٢٤٤,٦) مليون دولار للإصلاحات المؤسسية والحكم الجيد.

وهناك ملحق تفصيلي بتخصص التعهدات على المشاريع المختلفة وسير هذه العملية على مستوى كل جهة مانحة، علماً أن ما تم التوقيع عليه من تلك التعهدات هو فقط (١٦,٥٪)، في الوقت الذي اتخذت فيه الحكومة من الإجراءات الهادفة إلى زيادة القدرة الاستيعابية لتلك التعهدات، منها إنشاء وحدات جديدة لتنفيذ المشروعات في عدد من القطاعات (الطرق، الكهرباء، التعليم، الفني، والزراعة والري)، وفق أسس شفافة وآلية عمل مرنة، فضلاً عن توسيع طاقة وحدات تنفيذ المشروعات القائمة، والتي أُنشئت نجاحها وقدرتها على تنفيذ المشروعات الاستثمارية، بمستويات عالية من حيث التنفيذ والشفافية الكاملة في أدائها، كما قامت الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال الأشهر الماضية، بعقد سلسلة من المشاورات والمفاوضات الثنائية مع المانحين، في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والصناديق الإقليمية، وكذا مع بقية المانحين بهدف استكمال تخصيص التعهدات بحسب أولويات المشاريع المحددة في البرنامج الاستثماري العام (٢٠٠٧م - ٢٠١٠م)، والبرامج القطرية المتفق عليها مع بعض المانحين، إلى جانب تحديد آليات التنفيذ المقترحة.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية لمؤتمر المانحين، والخطوات الجادة التي اتخذتها الحكومة، إلا أن الاقتصاد الوطني شهد خلال النصف الأول من العام الجاري تحديات متعددة أبرزها استمرار الانخفاض في كمية الإنتاج من النفط بنسبة أكبر مما كان متوقعا، والآثار السلبية لأحداث صعدة، والزيادات السريعة الحادة للمواد الأساسية، فضلاً عن المتغيرات التي تمر بها المنطقة عموماً، والتي ألت بظلالها على الوضع الاقتصادي اليمني.

على الرغم من النتائج الإيجابية لمؤتمر المانحين، والخطوات الجادة التي اتخذتها الحكومة، إلا أن الاقتصاد الوطني شهد خلال النصف الأول من العام الجاري تحديات متعددة أبرزها استمرار الانخفاض في كمية الإنتاج من النفط بنسبة أكبر مما كان متوقعا، والآثار السلبية لأحداث صعدة، والزيادات السريعة الحادة للمواد الأساسية، فضلاً عن المتغيرات التي تمر بها المنطقة عموماً، والتي ألت بظلالها على الوضع الاقتصادي اليمني.

على الرغم من النتائج الإيجابية لمؤتمر المانحين، والخطوات الجادة التي اتخذتها الحكومة، إلا أن الاقتصاد الوطني شهد خلال النصف الأول من العام الجاري تحديات متعددة أبرزها استمرار الانخفاض في كمية الإنتاج من النفط بنسبة أكبر مما كان متوقعا، والآثار السلبية لأحداث صعدة، والزيادات السريعة الحادة للمواد الأساسية، فضلاً عن المتغيرات التي تمر بها المنطقة عموماً، والتي ألت بظلالها على الوضع الاقتصادي اليمني.

على الرغم من النتائج الإيجابية لمؤتمر المانحين، والخطوات الجادة التي اتخذتها الحكومة، إلا أن الاقتصاد الوطني شهد خلال النصف الأول من العام الجاري تحديات متعددة أبرزها استمرار الانخفاض في كمية الإنتاج من النفط بنسبة أكبر مما كان متوقعا، والآثار السلبية لأحداث صعدة، والزيادات السريعة الحادة للمواد الأساسية، فضلاً عن المتغيرات التي تمر بها المنطقة عموماً، والتي ألت بظلالها على الوضع الاقتصادي اليمني.

على الرغم من النتائج الإيجابية لمؤتمر المانحين، والخطوات الجادة التي اتخذتها الحكومة، إلا أن الاقتصاد الوطني شهد خلال النصف الأول من العام الجاري تحديات متعددة أبرزها استمرار الانخفاض في كمية الإنتاج من النفط بنسبة أكبر مما كان متوقعا، والآثار السلبية لأحداث صعدة، والزيادات السريعة الحادة للمواد الأساسية، فضلاً عن المتغيرات التي تمر بها المنطقة عموماً، والتي ألت بظلالها على الوضع الاقتصادي اليمني.

ولا شك أن تنفيذ هذه الإصلاحات وغيرها من الإصلاحات الأخرى، التي تضمنتها أجندة الإصلاحات الوطنية، تساهم في تحسين مناخ الاستثمار في اليمن، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالذات الاستثمارات الخليجية، وفي الوقت نفسه توطئ رؤوس الأموال الوطنية، وجذبها للاستثمار في المجالات الإنتاجية والخدمية، وغيرها.

ولقد كان مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار الأول المنعقد في مطلع عام ٢٠٠٧م دور بارز في تحقيق العديد من النتائج الإيجابية، التي تمثلت في الوصول إلى رؤية مشتركة بين المستثمرين والحكومة، حول المعالجات والوسائل الواجب اتباعها لتطوير المناخ الاستثماري، وإيجاد ثقة متبادلة بين المستثمرين والجهات المختصة لبذل الجهود المشتركة لإزالة كل العوائق، وتذليل كافة الصعوبات التي تحد من تطوير النشاط الاستثماري، وقد تبلورت هذه الرؤية في الحوار الآتي:

أولاً: تطبيق مبدأ النافذة الواحدة للتعامل مع كافة المشاريع والأنشطة الاستثمارية عبر جهة واحدة، هي الهيئة العامة للاستثمار، تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر، وقد قامت الهيئة تنفيذاً لتبعها هذه المكاتب في تنفيذ الخطوات العملية، تركز على إبرام اتفاقيات تفاهم بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري، لتحديد فيها أساليب تنسيق العمل بين الهيئة ومكاتب تمثل هذه الجهات في الهيئة، وتحديد الإجراءات التي تتبعها هذه المكاتب في تنفيذ عملها، بما يضمن الانسجام والتكامل بين عمل الهيئة والجهات المختصة بهذه الجهات، بحيث يتم إنجاز كافة المعاملات المرتبطة بالمشروع الاستثماري داخل الهيئة أو فروعها بكل يسر وسهولة وخلال فترة قياسية.

ثانياً: تسليم كافة أراضي الدولة الصالحة للأنشطة الاستثمارية إلى الهيئة العامة للاستثمار، لتقوم الهيئة بتخصيصها للمشاريع الاستثمارية التي تراها وفقاً لخطة متكاملة تقوم الهيئة بإعدادها بالاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة في هذا المجال، وذلك لما تمثله الأراضي من أهمية في استقطاب المشاريع الاستثمارية الكبيرة.. وحرصاً على حماية المستثمر من أية إشكاليات قد تواجهه في الحصول على الأراضي اللازمة لمشروع، وقد باشرت الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بتشكيل اللجان الفنية للقيام بخصر الأراضي الصالحة للمشاريع الاستثمارية في مختلف محافظات الجمهورية وإسقاطها على الخرائط وإعداد كشوفات تفصيلية بها، وتسليمها للهيئة العامة للاستثمار.

ثالثاً: مراجعة البيئة التشريعية ذات الصلة بالنشاط الاستثماري، وذلك مواكبة التطورات العالمية في المجال الاقتصادي، وبما يحقق إزالة أية عقبات تشريعية أمام الإصلاحات الاقتصادية، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب للظروف الدولية الراهنة، بما يمكن اليمن من الاندماج في الاقتصاديات الإقليمية والدولية مثل منظمة التجارة العالمية، ومجلس التعاون الخليجي، وذلك عبر مراجعة شاملة لكافة التشريعات الاقتصادية وخاصة (قانون الاستثمار، وقانون البنوك، وقانون حماية الملكية الفكرية.. الخ).

رابعاً: التنسيق مع المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة بشؤون الاستثمار بهدف إعداد استراتيجية ترويجية للاستثمار تهدف إلى تحسين صورة اليمن الإيجابية في الخارج، بغرض تغيير الذهنية المسيطرة في الخارج عن اليمن، والتركيز على القطاعات الواعدة في المجال الاستثماري والوسائل اللازمة لتنمية وتطوير هذه القطاعات، وكذا إعداد الخارطة الاستثمارية للجمهورية بشكل علمي ودقيق يمكن المستثمر من الاطلاع والإلمام بكافة المواضيع التي تتناسب مع نشاط مشروع، والتعاون مع بيوت الخبرة الدولية المتخصصة، لمساعدة اليمن في التفاوض مع الشبكات الاستثمارية الكبرى لإقامة مشاريعها في اليمن.

خامساً: صدور التوجيهات بتسليم الأراضي المخصصة للمناطق الصناعية إلى الهيئة العامة للاستثمار لتقوم بالإسراع في إقامة هذه المناطق لتلبية الطلبات الكبيرة على إقامة المشاريع في هذه المناطق.. وتحقيقاً لمبدأ النافذة الواحدة التي يتعامل معها المستثمر، وتقوم الهيئة العامة للاستثمار ووزارة الصناعة حالياً بإعداد البرامج الاستثمارية والأطر التشريعية والإدارية لتنفيذ هذه التوجيهات.

الكبيرة من السوق، ولكن تظل نسبة الدين الإجمالي.

٨- الدين العام الخارجي: انخفضت نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥٪، وتعتبر هذه النسبة من أقل النسب في الشرق الأوسط، علماً أن الدين الخارجي حالياً حوالي ٥,٥ مليار دولار، بينما كان في نهاية عام ٢٠٠٦م حوالي ٥,٤ مليار دولار، وترجع الزيادة إلى السحوبات من القروض.

٩- سعر صرف الدولار: استقر سعر صرف الدولار نسبياً بسبب استخدام أدوات السياسة النقدية لامتصاص السيولة الفائضة، وإمداد السوق باحتياجاته من العملات الأجنبية، وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية.

١٠- ودائع البنوك: ارتفعت ودائع البنوك التجارية والإسلامية إلى حوالي (٩٤٢) مليار ريال في نهاية يونيو ٢٠٠٧م، وخاصة الودائع لأجل، والتوفير بالريال؛ بينما كانت في أواخر ديسمبر ٢٠٠٦م حوالي (٨٥٣) مليار ريال، ويعود ذلك لزيادة الوعي المصرفي، واستقرار سعر الصرف، وارتفاع الفائدة على الريال، بالمقارنة مع العملات الأجنبية.

٤- الاحتياطيات: انخفض نمو الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي، بسبب انخفاض حصة الحكومة من صادرات النفط الخام؛ حيث كان الفائض في السنة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦م حوالي (٧٠٦) ملايين دولار، بينما الفائض في السنة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٧م حوالي (٥٦) مليون دولار فقط.

٥- قروض وتسهيلات البنوك التجارية: زادت القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك التجارية والإسلامية للقطاع الخاص بحوالي (٥٥) مليار ريال، وبنسبة زيادة ٢٢٪، وساهم ذلك في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو؛ حيث كانت في نهاية عام ٢٠٠٦م حوالي (٢٦٣) مليار ريال، وأصبحت في نهاية يونيو ٢٠٠٧م حوالي (٣١٨) مليار ريال.

٦- سعر الصرف: انخفضت الدولار بسبب استقرار صرف الريال مقابل الدولار؛ بالإضافة إلى أن المستوى المرتفع لسعر الفائدة على الريال، أعلى من التضخم بالمقارنة مع سعر الفائدة على الدولار.

٧- الدين العام الداخلي: زاد الدين العام الداخلي في يوليو إلى (٤٩١) مليار ريال، بينما كان في نهاية العام (٤٩١) مليار ريال، وبسبب ارتفاع الانفاق الحكومي، وزيادة العجز في الموازنة العامة، وقد تم إصدار أدون خزائنة ساعدت على سد العجز وامتصاص السيولة

السائلة الفائضة في الاقتصاد بشكل كبير، وقد انخفض في نهاية مايو ٢٠٠٧م إلى (٤,٩) نتيجة انخفاض أسعار بعض السلع، وخاصة الفواكه والخضار، وإصدار أدون الخزائنة، التي ساعدت على امتصاص السيولة الكبيرة لتغذية عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية.

٢- السياسة النقدية: حافظت السياسة النقدية على أسعار فائدة موجبة، وخاصة بعد انخفاض التضخم، وبقيت نسبة الاحتياطي الإلزامي على الريال (١٠٪) والعملات الأجنبية (٢٠٪)، وكانت قد ارتفعت إلى (٣٠٪) والهدف من رفع الاحتياطي الإلزامي، هو الحد من الدولار والحفاظ على استقرار أسعار الصرف، وقد أدت هذه السياسة دورها، وانخفضت الدولار إلى حوالي (٤٩٪) بينما كانت قد وصلت إلى حوالي (٥٢٪).

٢- حصة الحكومة من إنتاج النفط: انخفضت حصة الحكومة من إنتاج النفط الخاص من (٣٤,٥) مليون برميل بقيمة (٢٢٠٤) ملايين دولار في السنة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦م إلى (٢٠) مليون برميل بقيمة (١٢٤٧) مليون دولار في السنة الأولى من عام ٢٠٠٧م وأدى ذلك إلى تحول موقف الموازنة العامة مع الجهاز المصرفي من فائض إلى عجز.

٤- الاحتياطيات: انخفض نمو الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي، بسبب انخفاض حصة الحكومة من صادرات النفط الخام؛ حيث كان الفائض في السنة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦م حوالي (٧٠٦) ملايين دولار، بينما الفائض في السنة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٧م حوالي (٥٦) مليون دولار فقط.

٥- قروض وتسهيلات البنوك التجارية: زادت القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك التجارية والإسلامية للقطاع الخاص بحوالي (٥٥) مليار ريال، وبنسبة زيادة ٢٢٪، وساهم ذلك في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو؛ حيث كانت في نهاية عام ٢٠٠٦م حوالي (٢٦٣) مليار ريال، وأصبحت في نهاية يونيو ٢٠٠٧م حوالي (٣١٨) مليار ريال.

٦- سعر الصرف: انخفضت الدولار بسبب استقرار صرف الريال مقابل الدولار؛ بالإضافة إلى أن المستوى المرتفع لسعر الفائدة على الريال، أعلى من التضخم بالمقارنة مع سعر الفائدة على الدولار.

٧- الدين العام الداخلي: زاد الدين العام الداخلي في يوليو إلى (٤٩١) مليار ريال، بينما كان في نهاية العام (٤٩١) مليار ريال، وبسبب ارتفاع الانفاق الحكومي، وزيادة العجز في الموازنة العامة، وقد تم إصدار أدون خزائنة ساعدت على سد العجز وامتصاص السيولة

١- التضخم: كان قد وصل نهاية ٢٠٠٦م إلى حوالي (١٦,٥٪) نتيجة عدة عوامل أهمها: - زيادة الأسعار العالمية. - ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفواكه والخضار. - عدم إصدار أدون الخزائنة، حيث زادت



زيادة حجم المخزون الاستراتيجي من القمح، وخفض التكاليف والأسعار، ورفع الإنتاجية اليومية من الدقيق لسد الاحتياجات المتزايدة.

٦- صدور أمر مجلس الوزراء رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٧م في ٢٩/٥/٢٠٠٧م بشأن مراجعة لائحة مخالفات الأسعار للسلع الأساسية، والعقوبات المقررة عليها، والذي قضى بتشكيل لجنة برئاسة وزير العدل والوزراء المعنيين، لمراجعة مشروع اللائحة بهدف التشديد على مخالفات عدم إشهار الأسعار، لمختلف السلع في المحلات التجارية وأماكن العرض والبيع.

٧- صدور أمر مجلس الوزراء رقم (٨٨) لعام ٢٠٠٧م في ٥/٦/٢٠٠٧م بشأن مراجعة القوانين والتشريعات النافذة، المتعلقة بالتجارة وتقديم تعديلات للمواد القانونية، بحيث يتم إلغاء كافة المواد التي تؤدي إلى الاحتكار، واقتراح المواد اللازمة لتشجيع وتعزيز المنافسة، وقد أصدر الأخ وزير الصناعة والتجارة قراره بتشكيل لجنة المراجعة من ذوي الاختصاص في الوزارة، والمتمرسين، وتقوم اللجنة حالياً بمهامها المحددة.

لتوضيح الارتفاعات السعرية وبيان الحقائق أمام الناس، فقد وجه مجلس الوزراء وزارة الصناعة والتجارة، بالإشهار الأسبوعي لأسعار السلع الأساسية الواصلة إلى موانئ الجمهورية، عبر مختلف الوسائل الإعلامية المرئية والمسوعة والمقروءة، وذلك لمواجهة أي استغلال للاختلافات من قبل المزايد، واللاهفين وراء كل عمل تخريبي يضر بالوطن والمواطن، ويقطع السكة العامة للمجتمع، فيما تم إقرار مجموعة من التدابير خلال اجتماع يوم السبت ١١/٨/٢٠٠٧م المنعقد في مبنى رئاسة الوزراء مع كبار مستوردي القمح، ومنتجي الدقيق وقيادات مؤسسات القطاع الخاص، الرامية إلى تعزيز الوضع التموييني واستقرار الأسعار، من منطلق تأكيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وانطلاقاً من المسؤوليات والالتزامات الوطنية لكل طرف تجاه الوطن والمجتمع، بما في ذلك إقرار الإجراءات الهادفة إلى توفير المعروض الكافي من القمح والدقيق، والسلم الغذائية الأساسية، واستقرار أسعارها، وضمان مخزون للسلم، وفتح محلات للبيع مباشرة للمستهلك، للحد من أي تلاعب الأسعار، عبر تعدد وتسلسل وسائط البيع، كما تم إقرار توجيه مؤسسة الموائى بإبطاء الأولية لتفريغ بواخر القمح، والتأكد على قيام المستوردين بموافاة وزارة الصناعة والتجارة بالبيانات المتعلقة بالتعاقدات والشحنات، عملاً بتداول المعلومات بشفاافية تامة، ولتمكين الوزارة من احتساب التكلفة والقيام بمهامها الإشرافية، والرقابية على الأسواق، والأنشطة التجارية على النحو المطلوب.

٣- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٩) لعام ٢٠٠٧م في ٢٨/٤/٢٠٠٧م بشأن إنشاء مجلس الغذاء برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي، وعضوية الوزراء المعنيين وممثل الجهات الرسمية ذات العلاقة، والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، ومستوردي القمح والأرز ومنتجي الدقيق، والذي بدأ بممارسة مهامه عملياً، والتي تتركز بدرجة أساسية على تقييم الأوضاع التمويينية والسعرية، وتقدير الاحتياجات ودعم المخزون الاستراتيجي على مستوى كل محافظة، إلى جانب وضع رؤية حول ما يجب اتخاذه في ضوء المؤشرات المحلية والخارجية لضمان الاستقرار التموييني والسعري بصورة دائمة.

٤- تشكيل غرفة عمليات مركزية بديوان عام وزارة الصناعة والتجارة، وعُرف عمليات في مكاتب الوزارة وأمانة العاصمة والمحافظات بهدف رصد حركة الأسعار وتداول وخاصة المواد الغذائية الأساسية، وضبط المخالفات واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، ويقوم العاملون فيها يومياً بمسح الأسواق ميدانياً ورصد الأوضاع التمويينية والسعرية، والمتغيرات وإعداد تقارير يومية ترسل إلى غرفة العمليات المركزية، التي تقوم بدورها بتجميع تلك البيانات وتحليلها، وإعداد التقارير الشاملة حول الأسواق الذي يتم تقديمه أسبوعياً لمجلس الوزراء للاطلاع والمناقشة.

٥- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٦) لعام ٢٠٠٧م في ٢٩/٥/٢٠٠٧م بشأن مضاعفة استيراد المواد الغذائية الأساسية، من قبل المؤسسة الاقتصادية اليمنية، وقضى بأن توفر الحكومة التسهيلات والضمانات اللازمة لمواجهة هذه الطلبات، وتم بهذا الخصوص توقيع محضر بين وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة، منتج المؤسسة تسهلاً بقيمة عشرة ملايين دولار لاستيراد القمح، يضاف إلى ذلك قرار المجلس في اجتماعه الاستثنائي يوم الخميس الموافق ٩/٨/٢٠٠٧م بشأن توسيع نشاط المؤسسة وزيادة الدعم لها، باتجاه تغطية نسبة أكبر من احتياجات السوق المحلية، ورفع سقف الاستيراد، وكذلك إقرار استكمال الدراسات الخاصة بمشروع صوامع الغلال التابع للمؤسسة، في كل من عدن والصليف، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات صوامع الغلال، ومخازن الحبوب، ومطاحن الدقيق، بهدف

فيما لا تحته إشهار الأسعار وغيرها..
فخامة الأخ رئيس الجمهورية..
الأخوة الأخوات:

إن حجم المسؤوليات والمهام الملقاة على الحكومة، والمؤتمر الشعبي العام، ستكون كبيرة خلال المرحلة القادمة، الأمر الذي يفرض على الجميع المزيد من الجهود، وتوحيد الرؤى، وتكامل وتنسيق الدعم والمساندة من قبل كافة الأطر التنظيمية، بما في ذلك حشد طاقات المجتمع، منظمات وقطاع خاص، للتغلب على التحديات التي تواجه البلاد خلال هذه المرحلة، والدفع بمسيرتها التنموية، وتحسين مستوى معيشة أبنائها، في ظل القيادة الحكيمة والمقتدرة لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله.

قال تعالى: (وقل اعملوا فسيروا الله عموكم ورسوله والمؤمنين)
صدق الله العظيم
وفقاً لله جميعاً لما فيه خير ومصحة شعبنا ووطننا
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تجديات أمام الاقتصاد الوطني، • تراجع الإنتاج النفطي في المدى المتوسط • تزايد الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية • تراجع في الميزان التجاري وزيادة العجز في المدفوعات • ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية

١- البيع المباشر للمواطنين من قبل المؤسسة الاقتصادية للقمح وبسعر (٣٧٠٠) ريال للكيس عبوة (٥٠) كيلو جراماً.

٢- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٦) لعام ٢٠٠٧م بشأن متابعة استقرار الوضع التموييني والسعري للسلم الغذائية الأساسية، وإعداد آلية تقضي بالتنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة ووزير الدولة أمين العاصمة والمحافظين، وأجهزة السلطة المحلية حول الوضع التموييني والسعري، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق الاستقرار السعري والتموييني، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات الرادعة والصارمة ضد المخالفين، في ضوء القوانين والقرارات النافذة.

٣- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٩) لعام ٢٠٠٧م في ٢٨/٤/٢٠٠٧م بشأن إنشاء مجلس الغذاء برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي، وعضوية الوزراء المعنيين وممثل الجهات الرسمية ذات العلاقة، والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، ومستوردي القمح والأرز ومنتجي الدقيق، والذي بدأ بممارسة مهامه عملياً، والتي تتركز بدرجة أساسية على تقييم الأوضاع التمويينية والسعرية، وتقدير الاحتياجات ودعم المخزون الاستراتيجي على مستوى كل محافظة، إلى جانب وضع رؤية حول ما يجب اتخاذه في ضوء المؤشرات المحلية والخارجية لضمان الاستقرار التموييني والسعري بصورة دائمة.

٤- تشكيل غرفة عمليات مركزية بديوان عام وزارة الصناعة والتجارة، وعُرف عمليات في مكاتب الوزارة وأمانة العاصمة والمحافظات بهدف رصد حركة الأسعار وتداول وخاصة المواد الغذائية الأساسية، وضبط المخالفات واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، ويقوم العاملون فيها يومياً بمسح الأسواق ميدانياً ورصد الأوضاع التمويينية والسعرية، والمتغيرات وإعداد تقارير يومية ترسل إلى غرفة العمليات المركزية، التي تقوم بدورها بتجميع تلك البيانات وتحليلها، وإعداد التقارير الشاملة حول الأسواق الذي يتم تقديمه أسبوعياً لمجلس الوزراء للاطلاع والمناقشة.

٥- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٦) لعام ٢٠٠٧م في ٢٩/٥/٢٠٠٧م بشأن مضاعفة استيراد المواد الغذائية الأساسية، من قبل المؤسسة الاقتصادية اليمنية، وقضى بأن توفر الحكومة التسهيلات والضمانات اللازمة لمواجهة هذه الطلبات، وتم بهذا الخصوص توقيع محضر بين وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة، منتج المؤسسة تسهلاً بقيمة عشرة ملايين دولار لاستيراد القمح، يضاف إلى ذلك قرار المجلس في اجتماعه الاستثنائي يوم الخميس الموافق ٩/٨/٢٠٠٧م بشأن توسيع نشاط المؤسسة وزيادة الدعم لها، باتجاه تغطية نسبة أكبر من احتياجات السوق المحلية، ورفع سقف الاستيراد، وكذلك إقرار استكمال الدراسات الخاصة بمشروع صوامع الغلال التابع للمؤسسة، في كل من عدن والصليف، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات صوامع الغلال، ومخازن الحبوب، ومطاحن الدقيق، بهدف

الظروف، وبهنا هنا أن نشير إلى أن الأرقام تظهر كمية القمح المتوفرة في الصوامع والمخازن حالياً، وكذلك المتعاقد عليها فعلياً، تصل إلى أكثر من مليون طن، لتغطية الاستهلاك المحلي لفترة تزيد عن خمسة أشهر، منها شهر رمضان الكريم والأعياد المباركة.

الحاضر جميعاً:
وكما تعلمون فإن حركة الأسعار خلال الثلاثة الأشهر الماضية، وفي الثلث الأول من الشهر الحالي شهدت تصاعداً مستمراً، وزيادات ملحوظة، خاصة في المواد الغذائية الأساسية، وبشكل أساسي مادتا القمح والدقيق، وتقوم الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة برصد وتتبع حركة الأسعار يومياً في أمانة العاصمة والمحافظات، ودراسة أسبابها والعوامل المؤثرة في ذلك، حيث اتضح أن الارتفاعات السعرية العالمية لمادة القمح هي السبب الرئيسي، لا سيما خلال الأشهر مايو ويونيو ويوليو، حيث قفز السعر من (٢٨٤) دولاراً للطن إلى (٣٢٨) دولاراً للطن.

٤٥) دولاراً للطن الواحد.
إن كل ما ذكرناه أتفا عن المؤثرات والأسباب الخارجية لا يعد تبريراً للارتفاعات، وإنما هي حقائق حرصنا على إيضاحها بشكل مسئول، مع إدراكنا أن هناك أيضاً عوامل داخلية ساهمت في رفع الأسعار المحلية، منها بعض الممارسات الاحتكارية، وتفاوت هوامش الأرباح، وبعض التكاليف الأخرى، كالنقل وأجور اليد العاملة، ومرفق جداول إيضاحية حول أسعار المواد الغذائية، ومقارنات مع بعض الدول المتصرف على أسعار المواد الأساسية فيها بالمقارنة مع السوق اليمني.

إجراءات آتية
لقد اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات الآتية، والرحلية في إطار معالجة الأوضاع التمويينية والأسعار، والتي استهدفت كبح

تطبيق مبدأ النافذة الواحدة وتسليم أراضي الدولة الصالحة للاستثمار للهيئة.. رؤية مشتركة لإزالة العوائق والصعوبات أمام الاستثمار

جماع أسعار المواد الغذائية، والحد من ارتفاعها، وتوفير المواد والسلع الغذائية الأساسية، وتشجيع المنافسة، ومواجهة أية ممارسات احتكارية، بما فيها الامتناع عن البيع أو حجب السلع، بغرض التحكم بالأسعار، ولأهمية التمويين والأسعار، لم تتخذت الحكومة بمتابعة القضية خلال جلساتها الأسبوعية، وإنما خصصت اجتماعات استثنائية لمناقشة قضايا الأسعار والتمويين، وكان آخرها الجلسة الاستثنائية يوم الخميس الموافق ٩/٨/٢٠٠٧م، كما عقدت عدة لقاءات مع القطاع الخاص، والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، وعلى كل المستويات، وفي فترات متقاربة على مدى الثلاثة أشهر الماضية، انطلاقاً من مبدأ تأكيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتوثيق أسس العمل المشترك وتأكيد المسؤولية الجماعية، لمواجهة الاختلالات السعرية، وكذلك التوافق على الإجراءات والمعالجات اللازمة، وفيما يلي نستعرض الإجراءات والتدابير التي تم إقرارها، وتنفيذ معظمها خلال الفترة المنصرمة، وفي الوقت الذي تتم متابعة تنفيذ الباقي منها، وفقاً للمراحل الزمنية المحددة، وتمثلت تلك الإجراءات بالآتي:

ثانياً- الأرز:
بدأت تظهر الزيادات السعرية في هذه المادة، خلال الفترة الأخيرة نتيجة الارتفاع العالمي، وبنسبة ٢٥٪ تقريباً، بسبب تضرر محصول الأرز من الفيضانات في بعض الدول المنتجة الرئيسية، كالصين وفيتنام.

ثالثاً- الزيوت:
حدثت أيضاً ارتفاعات عالمية في أسعار الزيوت النباتية، وكان من أهم أسباب ذلك انخفاض محصول الذرة مقابل زيادة الطلب عليه، وزيادة الطلب على الزيت المكرر من قبل الصين والهند، وتحول بعض الدول لاستخدام الزيوت كوقود للمركبات.

سادساً: العمل على إعادة هيكلة هيئة الاستثمار وتطوير الأطر البشرية والإدارية فيها بما يمكن الهيئة من القيام بدورها وإنجاز المهام المكلفة بها على أعلى مستوى، وذلك عبر رقد الهيئة بدماء جديدة، واعتماد أساليب العمل الحديثة المتطورة فيها من خلال استخدام تكنولوجيا متطورة.

وتنتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة لتطبيق الرؤى والتوصيات التي صدرت عن مؤتمر فرص الاستثمار من خلال المحاور السابقة، فقد أثبتت المؤشرات تحقيق قفزة كبيرة في مجال النشاط الاستثماري، خلال الفترة الوجيهة منذ انعقاد المؤتمر وحتى الآن، تمثلت في الإعلان عن إقامة مشاريع استثمارية استراتيجية كبرى تتمثل في مشاريع سياحية وسكنية ومصافي بتروول ومصانع أسمنت كبيرة منها على سبيل المثال:

– مشروع إنشاء مباني تجارية ووحدات سكنية (شقق وقل) ومرافق سياحية وغيره، تنفذها شركة "الديار" القطرية، بتكلفة ٥٠٠ مليار دولار.

– زراعة النور، لشركة (ميدل است ديفلوبيمنت) طارق بن لادن، بتكلفة ٢٠٠ مليار دولار.

– مركز سياحي وترفيهي "اللولو هايبر ماركت"، شركة EMKE GROUP، بتكلفة ٢٥٠ مليون دولار.

– مدينة سكنية، لشركة فردوس عدن، بتكلفة ١٠٠ مليار دولار.

– مشروع صناعة الأسمنت في كل من (حضر موت، أبين، لاج)، بتكلفة (٥٠٠) مليون دولار.

وقد بلغت إجمالي المشاريع الاستثمارية التي تم تسجيلها خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧م (١٨٢) مشروعاً، توفر ما يقارب (١٩،٠٠٠) فرصة عمل.

أسعار التمويينية..
وبالانتقال إلى الأوضاع التمويينية وحركة الأسعار، كما تعلمون فقد شهدت الفترة الماضية ارتفاعات غير مسبوقة، نتيجة عوامل خارجية وداخلية، وبهذا الخصوص اسمعوا لي أن أطرر أمامكم عرضاً لتلك الأوضاع، ويوجه خاص ظاهرة ارتفاع الأسعار، باعتبارها ظاهرة متكررة، وتحتاج إلى معالجة دائمة، بما يمنع تكرارها وحدوث اختلالات سعرية مفاجئة في المواد الغذائية الأساسية، وخاصة مادتي القمح والدقيق، لما لها من تأثير مباشر على حياة الناس ومعيشتهم.. وانعكاس غير مباشر على أسعار السلع الأخرى، ناهيك عما تسببه من اضطرابات وإخلال بالسكينة العامة والأمن العام، آخذين بعين الاعتبار التأثيرات الخارجية بهذا الشأن، فقد أولت الحكومة منذ تشكيلها الأوضاع التمويينية والأسعار عناية وأولية في نشاطها العام.

وتؤكد بهذا الخصوص على أن الأوضاع التمويينية قد تميزت إجمالاً بالاستقرار العام؛ حيث تؤكد تقارير وزارة الصناعة والتجارة وعُرف العمليات في أمانة العاصمة والمحافظات على وفرة السلع والبضائع في الأسواق، خاصة المواد الغذائية الأساسية كالقمح والدقيق والأرز، والحليب، والزيوت وغيرها، مما يعني استمرار التدفق السلمي، وتوفير حاجة المواطنين على النحو المطلوب، وهو الأمر الذي ساعد كثيراً في تخفيف آثار الارتفاعات السعرية لبعض السلع، وتعمل الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص على ضمان استمرار التدفق السلمي وتوفير المواد الغذائية الأساسية، مع العناية بالاحتفاظ بمخزون استراتيجي مناسب، خاصة من مادة القمح، في الوقت الذي يتم مساندة المؤسسة الاقتصادية اليمنية في إطار الاتجاه نحو توسيع دورها إلى ٢٥٪ من حجم السوق في المواد الغذائية الأساسية، لخلق قدر من التوازن ومواجهة أي نقص في العرض أو الزيادة في الطلب، وكسرس أي محاولة للاحتكار تحت أي ظرف من